الإقصـــاء الطـــائفـي.. عنـــدمـــا يصبـــح الانتمـــاء تهمـــة !

نينار برس
NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
لإعلاناتكم
+963 958 677 164
+963 994 638 179
«أبو خالد الخابوري»

العـدد 32 ـ الأحـــد 7 حزيـران «يـونيـــو» 2026
www.ninarpress.net

مجلس الشعب الجديد

هل تستعيد سوريا تقاليدها البرلمانية المفقودة؟

ملف خاص ص 5 و 6 و7

الافتتاحية

مجلس الشعب الانتقالي..
مهام بانتظار الحل

أسامة آغي

ينتظر السوريون انعقاد مجلس الشعب الانتقالي خلال شهر حزيران الجاري، إذ أن وجود سلطة تشريعية ضرورة حاسمة لاستقرار البلاد سياسياً واقتصادياً، سيما وأن ممثلي الشعب سيلعبون دور إصدار التشريعات التي تساهم في التخلص من إرث نظام الاستبداد الأسدي.

رئيس الجمهورية لم يعيّن بعد الثلث المنوط بتعيينه، هذا الثلث سيمنح المؤسسة التشريعية القدرة على تمثيل سياسي واجتماعي حقيقيين، وهو أمرٌ سيغلق بوجه أعداء الانتقال السياسي في البلاد أبواب التحريض وضخّ الأكاذيب.

تعيين الثلث المنتظر لا بدّ وأن يحقق التوازن في بنية المؤسسة التشريعية الانتقالية، إذ ينبغي أن تمثّل المرأة السورية فيها بعددٍ من النساء اللائي شاركن بقوة في مواجهة نظام الإبادة الأسدي، وينبغي أن يسدّ التعيين فراغ غياب تمثيل فئات واسعة من مكونات الشعب السوري المختلفة سواء الاجتماعية أم الاقتصادية أم السياسية.

الثلث المنتظر تعيينه سيمنح المؤسسة التشريعية ألوان التمثيل السياسي السوري العام وإن بالحدّ الأدنى، وسيدفع القوى التي يمثلها هذا الثلث إلى الانخراط الجدّي في عملية الانتقال السياسي، فليس من الحكمة الانغلاق على رؤى طيف سياسي محدّد، ودفع أطياف سياسية أخرى إلى موقع الإحساس بالغبن وصولاً إلى المعارضة.

العهد الجديد ارتكز منذ يومه الأول على تأييد أوسع قاعدة شعبية، لذا ليس من مصلحته الابتعاد عن مصالح هذه القاعدة، التي تمثّل أطياف الشعب السوري المختلفة والتي ليس لها ذات الرؤى الفكرية والسياسية، إنما كان ولا يزال يجمعها كلها الخلاص من نظام الإبادة الأسدي من أجل بناء دولة المواطنة والحريّات، وهنا تكمن أهمية أن يقوم الرئيس بتعيين الثلث المعبّر عن هذا الطيف السياسي العام في البلاد.

الاستقرار السياسي الحقيقي يكمن في «التعدد والاختلاف»، إذ يسمح هذا «التعدّد والاختلاف» بتحديد الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل الفئات السورية على قاعدة المواطنة ودولة المؤسسات القانونية.

الاستقرار السياسي الحقيقي يكمن في تحقيق مصالح الغالبية الساحقة من الشعب السوري، وفي مقدمتها إحساسه بسيادة القانون وباكتساب المواطنة المتساوية دون تمييز فئوي من أي نوع كان، وهذا ما تعمل عليه قيادة العهد الجديد.

الاستقرار السياسي الحقيقي يفترض منع قيام أي فئة أيديولوجية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية بفرض رؤيتها الخاصة بها على مكونات الشعب السوري، إذ أن قوة وتماسك السلطة في أي بلد ترتكز بالضرورة على قدرتها على خلق المساواة العامة في الحقوق والواجبات من خلال دستور يقرّها.

العهد الجديد الذي يقوده الرئيس أحمد الشرع يعمل على النهوض بهذا الدور لعبور مرحلة الانتقال السياسي بأقل ما يمكن من تحديات ومصاعب، وهذا ما يزعج قوى الثورة المضادة التي تتفنن في خلق الأكاذيب والفتن بسبب خسارتها لمنافعها الخاصة التي كان نظام الأسد البائد يمنحهم إياها.

لمنتجات المرأة الريفية معرض في طرطوس

4

من الخرف الأيديولوجي إلى الجنون الأيديولوجي

9

كيف يمكن للمنطقة الشرقية أن تقود قطار التنمية السوري؟

الإقصـاء الطـــائفـي.. عنـــدمـــا يصبـــح الانتمـــاء تهـمـة!

في السنوات الأخيرة، عانى السوريون من الحرب والانقسام والتهجير وفقدان الثقة بمؤسسات الدولة وببعضهم بعضاً. ومع كل مرحلة جديدة من مراحل الأزمة، تظهر تحديات مختلفة تهدد فرص بناء مجتمع متماسكٍ. ومن بين أخطر هذه التحديات اليوم تصاعد الخطاب الطائفي، وانتشار حملات التحريض والمقاطعة والتعميم على أسس دينية أو مذهبية، سواء في الفضاء الإلكتروني أو في النقاشات العامة.

قد يظن بعضهم أن هذه المظاهر مجرد انفعالات مؤقتة فرضتها سنوات الحرب الطويلة، إلا أن التاريخ يعلمنا أن المجتمعات لا تنتقل فجأة من التعايش إلى الانقسام، بل تمر بسلسلة من المراحل المتدرجة التي تبدأ غالباً بالكلمات، ثم تتحول إلى مواقف، ثم إلى سياسات وممارسات قد يصعب التراجع عنها لاحقاً.

قحطان الهواش

إن أحـد أخطـر أشـكال الظلـم الجماعـي يتمثـل فـي تحميل جماعة كاملة مسـؤولية جرائم أو ممارسـات ارتكبهـا أفـراد أو مؤسسات سياسية أو عسكرية. فعندمـا يُنظـر إلـى الإنسـان مـن خـلال طائفتـه بـدلاً مـن أفعالـه، يصبح الانتمـاء معياراً للحكـم عليـه. وعندمـا يحدث ذلك، يتحـول المواطن من فرد مستقل مسؤول عن أفعاله إلى ممثل لجماعة يُحاسـب على ما لم يفعلـه، ويُتهـم بجرائم لم يرتكبها، ويُطلـب منه أن يدفع ثمن أخطاء لم يكن طرفاً فيها. هذا المنطق لا يحقـق العدالة، بـل يقوضهـا. فالعدالـة تقوم علـى المسـؤولية الفرديـة، أما العقـاب الجماعـي فيقوم على افتـراض الذنب المسـبق، وهو ما يؤدي فـي النهاية إلى إنتاج مظالـم جديـدة بـدل معالجـة المظالم القديمة.

وإذا نظرنـا إلـى مـا يجـري اليـوم علـى وسـائل التواصل الاجتماعي، سنجد أن جزءاً كبيراً مـن الخطاب المتـداول يعتمد علـى التعميـم والتصنيـف المسـبق. فبـدل الحديـث عـن أفراد أو جماعات محددة مسؤولة عـن أفعال معينة، يجري أحياناً توسـيع دائرة الاتهام لتشـمل مكونـات اجتماعيـة بأكملهـا. وتظهـر عبـارات تتحـدث عـن جماعـات دينيـة أو مذهبيـة وكأنها كتلة واحدة متجانسـة، تمتلك موقفاً واحداً ومسؤولية واحدة ومصيراً واحداً.

تكمـن خطورة هذا الخطاب في أنـه لا يبقى حبيس الشاشـات إلـى الأبـد. فالتاريـخ يبيـن أن الإقصاء يبدأ غالبـاً باللغة. تبدأ المسـألة بكلمـات سـاخرة أو اتهامـات عامـة أو دعـوات إلى المقاطعة، ثـم تتحول مع مرور الوقت إلى قناعات راسـخة لدى قطاعـات مـن المجتمـع، قبـل أن تنعكـس علـى العلاقـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسية.

ومن هنـا يمكن فهـم العلاقة بيـن ثـلاث مراحـل مترابطـة غالباً ما تظهـر في المجتمعات المنقسمة.

المرحلـة الأولى هـي الطائفية السياسية، حيث تصبح الطائفة أداة للتعبئة السياسية وكسب النفـوذ والحشـد. فـي هـذه المرحلة لا يعود التنافس قائماً علـى البرامـج أو الأفـكار بقـدر ما يصبـح قائماً علـى الهويات والانتماءات.

أمـا المرحلـة الثانيـة فهـي التمييـز الطائفـي، حيـث يبدأ الانتمـاء بالتأثيـر علـى فـرص الأفـراد ومكانتهـم داخـل المجتمع. وهنـا تتراجع الكفاءة والمواطنـة لصالـح الاعتبـارات المرتبطة بالهوية.

ثم تأتي المرحلة الثالثة والأخطر، وهـي الإقصـاء الطائفي، عندما يصبـح الانتماء بحد ذاته سـبباً للشـك أو الحرمان أو الاستبعاد. عند هـذه النقطة لا يعود الفرد يُعامل بوصفه مواطناً متسـاوي الحقوق، بـل باعتباره عضواً في جماعـة يُفترض أنها مسـؤولة بصـورة جماعيـة عـن أحـداث الماضي أو الحاضر.

ولعـل ما يدعـو إلـى القلق هو أن هـذه المراحل ليسـت مجرد نظريات سياسية، بل أن التاريخ قـدم نمـاذج عديـدة توضـح نتائجها الكارثية.

ففي البوسـنة والهرسـك خلال تسـعينيات القرن الماضي، لم تبدأ المأسـاة بالمجـازر والحرب، بل سبقتها سنوات من تصاعد الخطاب القومي والديني وتآكل الثقة بيـن المكونات المختلفة. ومـع الوقـت أصبحـت الهويـة الجماعيـة معيـاراً لتحديـد من ينتمـي ومـن لا ينتمـي، ومـن يسـتحق الحماية ومن يستحق العقـاب. وعندمـا تحولـت الانتماءات الجماعية إلى أساس للولاء والخيانة، أصبح الانقسـام أكثـر عمقـاً مـن أن يُحتـوى بالوسائل السياسية التقليدية. وفـي لبنان، لـم تنفجـر الحرب الأهليـة فجـأة مـن فـراغ. فقد سبقها تزايد في قراءة الأحداث مـن منظـور طائفـي، وتراجـع تدريجي في الشعور بالمواطنة المشتركة. ومع ازدياد الشكوك المتبادلـة بيـن المكونـات المختلفة، أصبحـت كل جماعة تنظـر إلـى الأخـرى بوصفهـا تهديـداً محتمـلاً، الأمـر الذي سـاهم فـي تحويـل الخلافات السياسـية إلـى صـراع أهلـي واسع النطاق.

أمـا العـراق بعـد عـام 2003، فيقدم مثالاً آخـر على المخاطر الناتجـة عن الانتقال من منطق المواطنـة إلـى منطـق الهوية. فقـد أدى شـعور قطاعـات مختلفـة بالإقصـاء والتهميش إلـى تعميـق الانقسـامات، بينما سـاهمت أعمـال الانتقام المتبـادل فـي خلـق دائـرة مسـتمرة مـن العنـف وعـدم الاسـتقرار. وأثبتـت التجربـة العراقيـة أن معالجـة الظلـم لا تكـون بخلق ظلـم جديـد، وأن إقصـاء جماعـة كاملـة بحجـة تحقيـق العدالة قـد يؤدي إلى إنتـاج أزمات أكثـر تعقيداً مما كان موجوداً في الأصل.

لا يعنـي اسـتحضار هـذه التجـارب أن سـوريا محكومـة بتكرارهـا، ولا أن التاريـخ يعيد نفسـه بصـورة حرفيـة. فلـكل مجتمع ظروفه الخاصة ومسـاره المختلـف. لكـن التاريخ يقدم دروساً مهمة حول الآليات التي تدفع المجتمعات نحو التفكك أو تساعدها على تجنب ذلك.

وأبـرز هـذه الـدروس أن التنوع بحد ذاته ليس مشكلة. فالدول لا تنهار بسبب تعدد الطوائف أو الأديـان أو القوميـات، وإنمـا تنهـار عندمـا تصبـح هـذه الانتمـاءات أساسـاً للحقـوق والفـرص والأمـن والعدالـة. الخطـر الحقيقـي لا يكمـن في وجود الاختلاف، بل في تحويل الاختلاف إلى معيـار للتفاضل بين المواطنين.

إن مسـتقبل سـوريا لن يتحدد بانتمـاءات أبنائهـا الدينية أو المذهبيـة، بـل بقدرتهـم على بناء دولة يشـعر فيهـا الجميع بأنهم متسـاوون أمام القانون. دولة لا يُحاسـب فيها الإنسـان على اسمه أو طائفته أو خلفيته الاجتماعيـة، بـل علـى أفعالـه وحدها. فالمواطنة ليست مجرد شعار سياسي، بل هي الضمانة الوحيـدة التـي أثبـت التاريـخ قدرتها على حماية المجتمعات المتنوعة من الانقسام والإقصاء والصراع.

ولهذا فـإن مواجهـة الطائفية لا تبـدأ بالقوانيـن وحدهـا، بل تبدأ برفـض التعميـم، ورفض الانتقـام الجماعـي، ورفـض تحميل الأفراد مسؤولية أفعال لـم يرتكبوهـا. فـكل تجربـة تاريخيـة كبرى تؤكـد الحقيقة نفسـها: عندما تصبـح الهوية تهمة، يخسـر الجميع، وعندما تصبح المواطنة هي الأسـاس، يصبـح المسـتقبل ممكنـاً للجميع.

من نكد الدنيا أن يقود النقاس العام في قضايا الشعب والأمة والدولة أرباعُ المستثقفين، فيحوّلون المصطلحات إلى شعارات خلبية، والمفاهيم إلى فوضى، والجهل إلى رأيٍ يستحق النقاس.
ومن نتائج ذلكَ أن نسمع اليوم من يتحدث بثقةٍ عن «الشعب السني» أو «الشعب العلوي» أو «الشعب الدرزي»، وكأنه يكشف عن حقيقةٍ غائبة، فيما هو في الواقع يخلط بين مفاهيم أولية كان يفترض بمن يتصدى للشأن العام أن يميز بينها قبل أن يتحدث عنها.

شعـــــوب الطـــوائـــف

ماهر سليمان العيسى

الجماعات الطائفية أو الدينية أو الإثنية ليست شعوباً بالمعنى السياسي أو القانوني للكلمة. إنها جماعات أهلية أو ثقافية أو اجتماعية داخل الشعب، وليست شعوباً قائمة بذاتها. ولو أخذنا هذا المنطق إلى نهاياته، لأصبح لكل مذهب شعب، ولكل عشيرة شعب، ولكل مدينة شعب، ولتحولت المجتمعات الإنسانية إلى عدد لا نهائي من «الشعوب» المتجاورة والمتنازعة، ولغدا مفهوم الشعب نفسه بلا أي معنى.
في القانون الدستوري الحديث، فالشعب هو الجماعة السياسية الوطنية التي تُنسب إليها السيادة، وتكون مصدر السلطات، وتقوم عليها الدولة. ولذلك تتحدث الدساتير عن «الشعب السوري» أو «الشعب الفرنسي» أو «الشعب المصري»، ولا تتحدث عن شعوب طائفية داخل الدولة الواحدة.
وفي الفقه القانوني الدولي أيضاً، لا يُنظر إلى الشعب بوصفه مجرد جماعة دينية أو مذهبية أو إثنية، بل بوصفه ذاتاً سياسية ترتبط بالمصير المشترك وتقوم عليها فكرة تقرير المصير. ولو كانت كل جماعة أهلية أو مذهبية أو إثنية تُعد شعباً قائماً بذاته، لفقد المفهوم معناه القانوني أصلاً، ولغدت الدولة الواحدة تضم عشرات «الشعوب» المتداخلة التي لا يمكن تحديد حقوقها أو التزاماتها أو تمثيلها السياسي على أي نحوٍ منضبط.
وحتى حين نتجاوز القانون إلى علم الاجتماع السياسي، لا نجد ما يسند هذا الاستخدام المرتجل. فالشعب ليس مجرد مجموعة أفراد يتشابهون في العقيدة، أو الأصل، أو اللغة، أو العادة، بل جماعة تتشارك حيزاً سياسياً واحداً وتعيش ضمن أفق تاريخي ومصيري مشترك. أما الطائفة أو الإثنية، فمهما اتسع حجمها، تبقى شكلاً من أشكال الانتماء الجزئي داخل الانتماء العام، لا بديلاً عنه ولا نقيضاً له.
ومن هنا تبدو عبارة «الشعب السني» أو «الشعب العلوي» أو «الشعب الدرزي» أقرب إلى التناقض المفهومي منها إلى الوصف السياسي. فهي لا تشرح الواقع بقدر ما تهدم اللغة التي يمكن بواسطتها فهم الواقع. وما يصدق على الطوائف يصدق على سائر الجماعات الفرعية داخل الدولة. فالإثنية ليست شعباً داخل الشعب، كما أن المدينة ليست شعباً داخل الشعب، والعشيرة ليست شعباً داخل الشعب. وإلا فما الذي يبقى من مفهوم الشعب سوى اسمٍ يُمنح لأي جماعة ترغب في امتلاكه؟
ولعل أخطر ما في هذا الخطاب أنه لا يقتصر على خطأ معرفي ساذج، بل يحمل في داخله مشروعاً سياسياً كاملاً، حتى لو لم يدرك أصحابه ذلك. فحين تتحول الطوائف والإثنيات إلى «شعوب»، يصبح الوطن في خلفية الوعي العام مجرد إطار مؤقت يجمع شعوباً متجاورة لا شعباً واحداً. وحين يصبح لكل جماعة «شعبها» الخاص، فإن السياسة تتحول تلقائياً من إدارة الشأن العام إلى إدارة الصراع بين الجماعات. عندها لا يعود المواطن مواطناً، بل ممثلاً لطائفته أو إثنيته، ولا تعود الدولة دولة مواطنين، بل ساحة توازنات بين هويات متنافسة.
والمشكلة أن كثيراً ممن يروّجون لهذا التصور يظنون أنفسهم واقعيين أو شجعاناً لأنهم «يقولون الحقيقة كما هي»، بينما هم في الواقع يتبنون الرؤية ذاتها التي يدّعون تفسير نتائجها. فالحروب الأهلية لا تبدأ حين يختلف الناس، بل حين يتوقفون عن رؤية أنفسهم شعباً واحداً، ويبدؤون في تخيل أنفسهم شعوباً متقابلة داخل الجغرافيا نفسها.
وهذا ليس أمية سياسية فحسب، بل أمية وطنية.
وهم، فوق ذلك، يخلطون بين وجود الانقسام وبين شرعنته مفهوماً وسياسةً. فوجود طوائف متمايزة أو جماعات متنافسة لا يجعل منها شعوباً مستقلة، تماماً كما أن وجود الصراعات الطبقية لا يحول كل طبقة إلى

في القانون الدستوري الحديث الشعب هو الجماعة السياسية الوطنية التي تُنسب إليها السيادة وتكون مصدر السلطات

شعب، ووجود الخلافات المناطقية لا يحول كل مدينة إلى أمة. لكن العجز عن فهم هذا الفرق البسيط يدفع أصحابه إلى تحويل الوقائع الاجتماعية إلى كيانات سياسية متخيلة، ثم التعامل معها كما لو كانت حقائق نهائية لا تقبل النقاش.
وما يُقدَّم هنا على أنه واقعية سياسية ليس سوى الطائفية نفسها بعد إعادة صوغها بلغة أكاديمية. فالمفارقة أن كثيراً من مروجي هذا الخطاب يقدّمون أنفسهم بوصفهم خصوماً للطائفية، بينما ينتهون إلى تبني افتراضها الأكثر جوهرية: أن الإنسان يُعرَّف أولاً وأخيراً من خلال انتمائه الأهلي المغلق.
إن وجود الطوائف والإثنيات حقيقة اجتماعية لا يمكن إنكارها، كما أن لكل جماعة ذاكرتها، ومخاوفها، ومصالحها، وخصوصياتها. لكن الاعتراف بوجود الجماعات شيء، وتحويلها إلى شعوب مستقلة شيء آخر تماماً. الأول محاولة لفهم الواقع كما هو، أما الثاني فهو خطوة أولى نحو تفكيكه.
ولهذا فإن السؤال الحقيقي ليس: كم شعباً يعيش في سورية؟ بل: كيف يمكن للسوريين، على اختلاف طوائفهم وإثنياتهم وانتماءاتهم، أن يستعيدوا معنى كونهم شعباً واحداً؟ لأن البديل عن ذلك ليس التعددية ولا الاعتراف بالاختلاف، بل الانحدار إلى منطق الجماعات المغلقة التي لا ترى في الآخرين شركاء في الوطن، بل شعوباً أجنبية تقيم على الأرض نفسها.
وحين نصل إلى هذه النقطة، لا يعود الحديث عن «الشعب السوري السني» أو «الشعب السوري العلوي» أو «الشعب السوري الدرزي» مجرد خطأ في المصطلحات، بل يصبح، من حيث يدري أصحابه أو لا يدرون، إعلاناً عن نهاية فكرة الشعب السوري نفسها، واستبدالها بخريطة من الجماعات المتجاورة التي لا يجمعها وطن بقدر ما تفصل بينها الهويات.

لمنتجات المرأة الريفية
معرض تنطلق فعالياته في طرطوس لعدة أيام

نينار برس ـ نورس علي محمد:

عشرات المشـاركات بقرية «اسقبولي» بمنتجات ريفية طبيعية ترويجاً للمشاريع المنزلية اليدوية

برعاية مديرية زراعة طرطوس، انطلق في وحدة الإرشاد الزراعيـة بقريـة «اسـقبولي» معرض أعمـال ومنتجات المرأة الريفية، بمشاركة نحو سبعين حرفية من وحدتي اسقبولي والوردية الإرشاديتين.

أعمال حرفية ومعروضات ريفية متنوعة منها الغذائية المنزلية التقليدية ومنها اليدوية التراثية كالكروشيه والنسـيج وأخـرى مرتبطة بصناعة الحرير وشـرانق القز الطبيعيـة وتقطيـر الزيـوت العطريـة الطبيعية، وهي بهدف دعم الأسر المنتجة وتسليط الضوء على مهارات وإبداعات المرأة الريفية.

وفـي تصريح لرئيسـة دائـرة التنميـة الريفيـة بوزارة الزراعـة «عبير عرفة» أكدت أن المعرض يهدف إلى إبراز جهود المرأة الريفية وتسـليط الضوء على مشـاريعها التـي غالبـاً ما تبقـى غير معروفـة لولا الترويـج، وعليه يجـب العمل علـى تحويل هذه المبادرات إلى مشـاريع اقتصادية مسـتدامة تدعم التنميـة المحلية، وتحافظ فـي الوقت نفسـه على الحـرف التراثيـة وتحميها من الاندثار كونها جزءاً من تراثنا.

وأوضحت معاونة مدير الزراعة «سماح صقر» في تصريح صحفي أن المرأة السـورية في الساحل تمتلك مهارات مميـزة تسـتدعي الدعم والترويج، لذلـك فإن المعرض يشكل خطوة مهمة نحو فتح أسواق تسويقية لمنتجات المرأة الريفية بشكل عام.

أمـا رئيس دائـرة الإرشـاد «سـامي رافع» فنـوه إلى أن الهدف الأساسي من إقامة المعرض هو توفير منصات مجانية لعرض المنتجات الريفية وتشـجيع النساء على الاسـتمرار في الإنتـاج وتحقيق دخل اقتصـادي يعزز استقرار الأسرة الريفية وتحميها من الهشاشة.

مديريـة زراعـة طرطـوس تعمل علـى دعـم المبادرات الترويجية الهادفة إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتوسيع فرص التسويق وصولاً إلى نتائج تنموية ملموسة.

ولوحظ ضمن المعرض لوحات فنية مصنوعة من شرانق الحريـر الطبيعـي للفنانـة «رانيـا اسـتنبولي» بهدف إحيـاء هذه الحرفة التراثيـة وربطها بمجالات التصميم والديكور المنزلي. وكذلك عبقت روائح الزيوت العطرية المقطرة مـن النباتات الطبيعية البريـة المزروعة يدوياً إلى جانـب روائح الصابون الطبيعي المنتج يدوياً. وكأن روائح الطبيعة فاحت بالمكان. ولا ننسى ذكر المنتجات اليدوية المشـغولة بمهـارة وإتقان، ومنهـا الفخاريات والخشـبيات والإكسسـوارات والحقائـب واللوحـات اليدويـة، والغذائية والأطعمـة الريفية التقليدية التي تعكس غنى الموروث المحلي والأصالة الريفية.

وفـي تصريح صحفي أكد الدكتـور «محمد أحمد» مدير زراعـة طرطـوس على أهمية دعـم المشـاريع الصغيرة والترويج لها، وتشـجيع الأسـر المنتجة وتمكين المرأة الريفيـة اقتصادياً، مشـيراً إلى أن المعرض يأتي ضمن برامج المديرية الهادفة لتحسـين واقع الأسـر الريفية وتنميـة مصـادر دخلهـا، بمـا ينسـجم مـع توجهـات وزارة الزراعـة ومحافظـة طرطـوس وصولاً إلـى التنمية المستدامة القادرة على الاستمرار ذاتياً.

فريق هوب.. شباب للتغير الاجتماعي
مشاركة مجتمعية ومساءلة أكثر شفافية

نينار برس ـ جيهان الخلف:

«لم يعد دور الشباب خافياً على أحد في قيادة الحركات المجتمعية والتغيير الهيكلي، فهم يمتلكون الوعي والطاقة اللـذيـن يـؤهـلانـهـم لإعـادة صياغة المفاهيم وبناء مستقبل أكثر استقراراً.

والـيـوم تـتـزايـد قـدرة الـشـبـاب على توظيف التكنولوجيا، من خلال التواصل عبر الحدود، وتوجيه الـرأي العام، مما جعلهم شركاء لا غنى عنهم في التغير الاجـتـمـاعـي أهمية دور الـشـبـاب إن حماسهم وشغفهم بالتطوير يمنحهم القدرة الاستثنائية على كسر الجمود، وتحويل التحديات المعقدة إلى فرص حقيقية للتنمية. ومن هنا، يبرز دورهم الجوهري في بناء السلام، حيث يقفون في طليعة المدافعين عن حقوق الإنسان، ونبذ العنف، وتعزيز قيم التسامح والتماسك الاجتماعي (بإيدنا القرار) تطبيق على الجوال لتقديم الشكاوى مبادرة بإيدنا القرار التي أنشأها وطورها فريق hOPE هي منصة مدنية يقودها المجتمع حسب ما أكدت السيدة صفا التركي وتهدف الى تعزيز التواصل بين المجتمع المحلي والجهات الخدمية وخلق مساحات حوار تشاركية تساعد المواطنين على المشاركة في تحسين الخدمات وصنع القرار المحلي يضيف السيد شـادي عكاشة أن المشاركة لمجتمعية والشفافية هما أساس بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات ويضيف لأن صوت الناس يجب أن يكون جزء من تطوير الخدمات واتخاذ القرار مشروع بإيدنا القرارالذي بدأ العمل به منذ فترة في عدة مناطق بريف دمشق تحديدا في منطقة المليحة والتضامن والقدم يهدف لبناء جسور من الثقة والتعاون والعمل الجماعي المشترك بين المواطن والمسؤول من خلال الرصد والابلاغ عبر التطبيق عن المشاكل الموجودة سواء كانت خدمية أو صحية حيث يقوم فريق المتابعة بإيصال الشكوى الى الجهة المعنية مع وجود صور وتحديد للموقع كل ذلك ميزات يقدمها التطبيق ويتم بعدها رصد ومتابعة المشكلة مع الجهات المعنية من مجالس محلية ووزارات ودوائر حكومية وحتى منظمات مجتمع مدني ومنظمات غير ربحية ترصد جهود كل هـذه الجهات لحل المشكلة وتقول السيد صفا أن المشروع اليوم ونتيجة للفيضانات التي اجتاحت دير الـزور تم فتح التطبيق كاستجابة طارئة وعاجلة للمناطق المنكوبة وسيبدأ العمل به من خلال الفرق التطوعية في المنطقة hOPE فريق شباب تطوعي تتحدث السيدة صفا التركي مديرة فريق hOPE أن مشروع التغيير يبدأ بخطوة وأن الشباب هم المحرك الأساسي والحقيقي لأية تغير وأنهم اللبنة الأولى في بناء السلام وصناعة مستقبل لأكثر عدل واستدامة حيث يضع الفريق شعار (مساعدة الأخرين على التقدم في كل مكان) تضيف السيدة صفا حول رؤية فريق hOPE أن الشباب قادر على التغير وصناعة السلام من خلال مجموعة من القيم والمبادئ منها المساواة وايمان الـفـريـق بحقوق جميع الـشـبـاب في التعبير والمشاركة دون تمييز ومن خلال التضامن وروح الفريق ونبذ العنف واختيار الحوار والحلول السلمية اسلوب للحياة والعمل شـادي عكاشة المدير التنفيذي للفريق تحدث عن دور الفريق في توفير بيئة محفزة تساعد الشباب على تطوير مهاراتهم في التفاوض واللاعنف والعمل المجتمعي والسعي لبناء مجتمعات آمنة ومستدامة وتحدث السيد عكاشة عن أهداف مشروع hOPE فـي تمكين الشباب وتعزيز الوعي المجتمعي وتدريب الشباب على القيادة والمشاركة المجتمعية نشر ثقافة اللاعنف من خلال الـورش والتدريبات التي تعزز الحلول السلمية للنزاعات تطوير مـهـارات الـتـفـاوض والـسـلام وتنفيذ مـبـادرات تسهم فـي تعزيز الاستقرار والانسجام المجتمعي وتزويد الشباب بالأدوات العملية لحل الخلافات بطرق فعالة.

مجلس شعب سيباشر عمله فماذا وماذا؟

بعد انتظار طويل فإن مجلس الشعب في سورية الجديدة سوف يبدأ أعماله يوم الثامن من حزيران الحالي فما هو الذي ينتظره الشعب السوري من مجلس يُفترض انه ينوب عن الشعب ويمثله؟ وماذا سوف يعمل وماهي مهامه الذي سيعمل من اجل إنجازها؟

ولكن ماذا يجب على هذا المجلس القيام به فعلاً؟

الجواب: بدايةً، الجميع يعلم أن هذا المجلس لم يتم انتخابه أصولاً وبالطرق العرفية للديمقراطية ولكن بنفس الوقت فإن الجميع يعلم بأن سورية تعيش ظروفاً استثنائية وغير عادية ولا تساعد أو تمكّن من النشاط الطبيعي.

أنس الحراكي

إن أول وأبرز واجبات هذا المجلس هو التعويض عن النقص الديمقراطي بمزيد من العمل الوطني وبمضاعفة الجهود المهنية والالتزام التام بالمبادئ الدستورية والبنود القانونية وإظهار الانتماء الوطني والإخلاص للشعب السوري الحقيقي وقضاياه الرئيسية وأولوياته، ويجب عليه اكتساب ثقة الشعب وفرض قانونيته وشرعيته واحترام مقرراته وحتى يتكرّس ذلك يجب عليه:

1- تشكيل حكومة جديدة، بشرط أن تكون حكومة تكنوقراط وكفاءات وخبرات وانتماء وطني خالص.

2- دراسة الموازنة العامة والإعلان الواضح والدقيق عن أهم أرقامها ومتابعة ومراقبة الموارد السيادية والصرف والإنفاق إضافة إلى مراقبة الأداء الحكومي في تنفيذ الخطط.

3- الإشراف على مؤسسات المال والتمويل والبنوك بما في ذلك البنك المركزي ثم المراقبة التامة لحركة المال والسيولة والنقد وخاصة الذهب والعملة الصعبة.

4- البدء فوراً بتشكيل لجنة من أجل كتابة وصياغة دستور وطني جديد يكون منطقياً عقلانياً عادلاً.

وبعد ذلك فإن أمام المجلس مهمة توقيع ومصادقة صفقات واتفاقيات، وأمام ذلك فيجب على المجلس التصرف بكامل الوعي والمسؤولية ضمن ميزان صارم للمصلحة الوطنية العليا البعيدة المدى، ويجب عليه التصرف بقوة وحزم والاستناد إلى قوة الشعب، أما في حالة الضعف وعدم القدرة على اتخاذ القرار الصحيح والسليم فيجب التأجيل والإرجاء والتذرع بنقص الشرعية والتفويض وغياب الدستور.

أما عدا ذلك فإن هناك مهام عتيدة أساسية ضرورية وملحّة أمام المجلس يجب عليه النظر فيها والدفع نحو معالجتها وإنجازها وتصفيتها مثل:

أولاً: قضية المحاسبة، حيث يتوجب إعادة النظر وتغيير الطرق لكي يتم بشكل عاجل محاسبة جميع المجرمين والجناة بحق الشعب السوري الثائر ويجب دعم هذا الإجراء بإصدار القوانين الداعمة ويجب تشكيل لجنة برلمانية لمتابعة ومراقبة عمليات المحاسبة وتقييمها وتوجيهها ويجب إصدار قرار برلماني لدعم الحكومة في المحاسبة، كما يجب أيضاً العمل الجاد والفعّال لاستعادة حقوق وأموال الشعب السوري في الداخل والخارج من أموال منقولة وعقارات وأراضٍ ومساحات وللعلم فإن هذه الأموال ضخمة وطائلة وتسدُّ كثيراً من الجوانب.

ثانياً: مسألة الاستثمار والتنمية بجميع أذرعها وجوانبها وإن للمجلس دوراً أساسياً، حيث يجب إصدار القوانين التي تسهّل وتوضّح العمل وكذلك تضمن حقوق المستثمرين وترسخ الأمن والاستقرار بهدف الجذب والإغراء واستبعاد القلق والتخوّف وكذلك التواصل مع الدول والشركات والمنظمات والحوار والقيام بما يلزم ويفيد.

ثالثاً: ولعل هذه القضية هي الأهم والأكثر إلحاحاً وضرورة وهي قضية إعادة الإعمار، ومجلس الشعب يجب أن يباشر ويشرف ويدير القضية وذلك بشكل مؤسساتي مسؤول حيث يجب على المجلس:

1- مناقشة الأمر مع الحكومة الجديدة ووزاراتها المعنية بشكل شامل وتفصيلي.

2- تأسيس هيئة إشراف تتبع لمجلس الشعب وتتولى شؤون التمويل ويتبع لها وحدة الخزانة العامة الخاصة بشؤون إعادة الإعمار والمشاريع الوطنية الشاملة للإعمار لكي يجري حصر مصادر التمويل والموارد المتاحة وإخضاعها لهيئة الإشراف ومؤسساتها الرقابية.

3- يجب التواصل مع الدول والمنظمات الأممية لدفع وتشجيع وضمان الجهات الاستثمارية والتنفيذية ويتم مقابلة ذلك بإصدار ما يلزم من قوانين ممكنة تفيد المصلحة الوطنية.

4- مطالبة الحكومة بتأسيس شركات وطنية كبيرة للإنشاء والتعمير والتنفيذ.

5- يجب جلب وتشجيع المستثمرين وكبار أصحاب الأموال السوريين لإنشاء شركات إعمار وتنفيذ وبناء معامل ومصانع مستلزمات البناء والإعمار بمختلف الاصناف الحديثة والمتطورة.

6- يجب تشجيع الشعب السوري بجميع طبقاته وشرائحه لتوظيف مدخراتهم وإمكاناتهم في الإعمار وفي امتلاك المساكن، وفي هذا الصدد فإنه يتوجب إصدار القوانين الذكية والديناميكية التي توفّر وتؤمن تفعيل القروض والإقراض وذلك من خلال قوانين التسهيل والضمان وتجعل عملية الإقراض والتقسيط ممكنة ومضمونة وآمنة وللملاحظة: إن كل ذلك متاح وسهل وممكن وليس خيالياً! ولكن يتطلب الدراسة الكافية لشتى الجوانب ثم الحزم والجرأة والثقة بالنفس وبالشعب وبالقدرات.

ولا يغيب عن أحد أن هذه الإجراءات يجب أن يدعمها ويتوازى معها تقدم الاستثمار الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

التعويض عن النقص الديمقراطي بمزيد من العمل الوطني أبرز واجبات المجلس

بعد سنوات طويلة من الحرب والانقسام والانهيار المؤسسي، يستعد السوريون لاستقبال مجلس شعب جديد يُفترض أن يكون أحد أبرز معالم المرحلة الانتقالية. وللمرة الأولى منذ عقود، لا يُنظر إلى مجلس الشعب القادم بوصفه مجرد مؤسسة إدارية أو واجهة سياسية، بل باعتباره اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة الجديدة على بناء شرعية سياسية، وإشراك السوريين في رسم مستقبل بلادهم.

مجلس الشعب الجديد.. هل تستعيد سوريا تقاليدها البرلمانية المفقودة؟

صفوان جمّو

يأتي المجلس بتشكيلة جديدة، مع آلية انتخاب تجمع بين الاختيار المحلي والتعيين المركزي. وفي الظاهر، تبدو الفكرة محاولة لتحقيق توازن بين التمثيل الشعبي ومتطلبات المرحلة الانتقالية. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هل يكفي تغيير آلية التشكيل لإنتاج مؤسسة مختلفة بالفعل؟ وهل سينجح المجلس في تجاوز الصورة التقليدية التي ارتبطت طويلاً بالمجالس التشريعية في سوريا؟

المهام الملقاة على عاتق المجلس تتجاوز بكثير الدور التشريعي التقليدي. فهو سيجد نفسه أمام استحقاقات ترتبط بمستقبل الدولة السورية لعقود قادمة، وليس فقط بإدارة المرحلة الانتقالية الحالية. فعلى الصعيد الاقتصادي، سيكون مطالباً بإقرار قوانين تتعلق بالاستثمار وإعادة الإعمار إلى جانب مراقبة السياسات الحكومية الرامية إلى معالجة التضخم والبطالة وتحسين الخدمات التي تمس حياة السوريين اليومية.

وفي الملف الاجتماعي، تبرز قضايا عودة اللاجئين والنازحين، واستعادة الحقوق العقارية، وتسوية أوضاع المفقودين والمتضررين من الحرب. كما سيجد المجلس نفسه معنياً بمناقشة قانون أحزاب وقوانين تتعلق بالإدارة المحلية، وخلق بيئة قانونية تسمح بنشوء حياة سياسية أكثر حيوية وتنافسية.

لكن ربما تكون الملفات الأكثر تعقيداً هي تلك المرتبطة بموقع سوريا الإقليمي والدولي. فالدولة السورية تدخل مرحلة جديدة من العلاقات الخارجية تتطلب إعادة بناء الثقة مع العديد من الأطراف العربية والدولية، وتهيئة البيئة القانونية اللازمة لجذب الاستثمارات والمساعدات وإعادة دمج الاقتصاد السوري في محيطه الإقليمي. وإذا طُرحت مستقبلاً اتفاقيات اقتصادية أو أمنية أو استراتيجية طويلة الأمد، فإن المجلس سيكون أمام اختبار يتعلق بمدى مشاركته الفعلية في مناقشتها ومنحها الشرعية القانونية.

ويبرز ملف العلاقة مع إسرائيل كأحد أكثر الملفات حساسية. فالتحولات التي تشهدها المنطقة تضع أمام سوريا خيارات لم تكن مطروحة بهذا الشكل في السابق. فإن السؤال سيبقى مطروحاً حول الدور الذي سيلعبه المجلس في مناقشة قضايا مصيرية، وحول حدود تأثيره في القرارات التي قد تمس الأمن القومي ومستقبل الجولان.

ولعل ما يرفع سقف التوقعات تجاه المجلس القادم أن سوريا ليست بلداً بلا تجربة برلمانية. ففي خمسينيات القرن الماضي شهدت البلاد واحدة من أكثر التجارب السياسية نضوجاً في المنطقة العربية. آنذاك لعب البرلمان دوراً مؤثراً في الحياة العامة، وشهدت البلاد تنافساً حزبياً ونقاشات سياسية مفتوحة ومحاسبة للحكومات وحضوراً واضحاً للرأي العام في المجال السياسي. ما تزال حاضرة في الذاكرة السورية باعتبارها فترة امتلك فيها البرلمان وزناً سياسياً حقيقياً ولم يكن مجرد مؤسسة شكلية. ولذلك ينظر كثيرون إلى المجلس القادم كفرصة لاستعادة بعض تقاليد العمل البرلماني التي عرفتها سوريا في تلك الحقبة.

في المقابل، لا تبدو التحديات أقل حجماً من الطموحات. فالمجلس سيعمل في بيئة سياسية لم تستقر ملامحها بالكامل بعد، كما أن كثيراً من الوجوه الجديدة تفتقر إلى الخبرة البرلمانية. وإلى جانب ذلك، ما تزال هناك أسئلة تتعلق بمدى تمثيل مختلف المكونات والتيارات السياسية والاجتماعية داخل المجلس، وقدرته على التعبير عن التنوع الذي أفرزته سنوات الصراع. السوريون الذين تابعوا على مدى عقود مجالس لم يكن لها تأثير ملموس في حياتهم اليومية، ينظرون اليوم إلى التجربة الجديدة بمزيج من الأمل والحذر. الأمل بأن تكون هذه المؤسسة جزءاً من تحول سياسي حقيقي، والحذر من أن تتحول التوقعات الكبيرة إلى خيبة جديدة. فاستعادة الثقة بين المواطن والدولة لا تتحقق عبر النصوص القانونية وحدها، بل من خلال مؤسسات قادرة على الاستماع والمساءلة والاستجابة لتطلعات الناس.

السؤال الأهم

قد لا يكون السؤال الأهم هو متى سينعقد المجلس أو كم عدد أعضائه، بل ما إذا كان قادراً على استعادة ثقة المواطنين بالعمل السياسي نفسه. فنجاحه لن يقاس بعدد القوانين التي يقرها، بل بقدرته على إقناع السوريين بأن أصواتهم ومصالحهم أصبحت ممثلة فعلاً داخل مؤسسات الدولة. وحتى ذلك الحين، سيبقى مجلس الشعب القادم فرصة واختباراً في آن واحد: فرصة لبناء عقد سياسي جديد، واختباراً لقدرة سوريا على الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة المشاركة وصناعة المستقبل.

في لحظة سياسية حساسة تمر بها سوريا الجديدة، يستعد مجلس الشعب للانعقاد خلال أيام، بعد اختيار 70 عضواً بقرار من الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، وفق ما ينص عليه الإعلان الدستوري المؤقت.
لا تبدو هذه الخطوة مجرد إجراء إداري أو استكمال لبنية مؤسساتية قائمة، بل لحظة مفصلية في مسار إعادة تشكيل الدولة نفسها. فالسؤال الذي يفرض نفسه ليس فقط كيف سيُشكَّل المجلس، بل أي دولة سيخدم، وأي مرحلة سيؤسس لها، وهل سيكون أداة انتقال نحو نظام سياسي أكثر شمولاً، أم امتداداً لإدارة انتقالية طويلة تبحث عن الاستقرار قبل التمثيل.

مجلس الشعب السوري..
اختبار الشرعية وإعادة تعريف السلطة

إعداد: خالد المحمد

لا يمكـن فصل تشـكيل مجلس الشـعب عـن سـؤال الشـرعية السياسـية، وعن طبيعـة العلاقة المعقدة بين الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الصراع.

حكومة جديدة.. بين منطق الإدارة ومنطق التمثيل:

أحـد أبـرز الملفـات المطروحـة يتمثـل فـي الدفع نحو تشـكيل حكومة أوسـع تمثيـلاً للمكونات السياسية والاجتماعية السورية.

هـذه القضيـة تتجـاوز فكـرة "توسـيع الحكومـة" كإجـراء تقنـي، لتدخـل في صلب سـؤال الدولـة: كيـف تُدار السـلطة في لحظة انتقال سياسي لم تكتمل ملامحه بعد؟

فالحكومة التي لا تعكس التعدد الاجتماعـي والسياسـي تبقـى عرضة لهشاشـة الشـرعية، حتى مع امتلاكها كفـاءة إدارية عالية. لأن الشـرعية فـي السـياقات الانتقالية لا تُقـاس بالأداء فقط، بل بمـدى الإحسـاس بالشـراكة والتمثيـل. ومـن هنـا يُنتظر من مجلـس الشـعب أن يتحـول إلى مسـاحة ضغط مؤسسـي باتجاه حكومة تقوم على منطق الشراكة الوطنية، لا على التوازنات الضيقة أو الحسابات الظرفية.

خطة ثلاثية.. من إدارة اللحظة إلى بناء المسار:

من أبرز التحديات المطروحة أمام المجلس الجديد الدفع باتجاه إلزام الحكومة بوضـع خطة عمل تمتد لثلاث سـنوات، تشـمل المجالات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية والسياسية.

هذه الخطوة تمثل انتقالاً ضرورياً من منطق إدارة الأزمة اليومية إلى منطـق التخطيط الاسـتراتيجي للدولة.

فالدولـة الخارجة من حرب وصراع طويـل لا يمكـن أن تُـدار بـردود الفعـل، بـل تحتـاج إلـى رؤيـة واضحة تُجيب عن أسئلة مركزية: إلى أين تتجه سوريا؟ كيف يُعاد بناء مؤسسـاتها؟ ومـا أولوياتها فـي ظـل نـدرة المـوارد وتراكـم الاحتياجات؟

إن غيـاب هذا الإطـار التخطيطي يعني بقـاء الدولة في دائرة إدارة اللحظة بدل صناعة المستقبل.

إعادة الإعمار.. بين التنمية وإعادة إنتاج التفاوت:

لا يقتصـر ملف إعادة الإعمار على كونه مشـروعاً خدمياً أو هندسياً، بـل يمثـل أحـد أكثـر الملفـات حساسية سياسياً واجتماعياً.

فطريقـة توزيـع مشـاريع الإعمار سـتحدد مسـتقبل العدالـة بين المناطـق، وميـزان التنميـة، ومستوى الاستقرار الاجتماعي.

لذلك يُنتظر من مجلس الشـعب أن يساهم في صياغة رؤية تقوم على:

- تحديـد أولويـات عادلـة بيـن المحافظات والمناطق.
- ربـط الإعمـار بالاسـتقرار المجتمعـي، لا بالبنيـة التحتيـة فقط.
- منـع تحـول العمليـة إلـى أداة لإعادة إنتاج التفاوتات.

إعادة الإعمار هنا ليست إعادة بناء ما تهدم فقط، بل إعادة تشـكيل العلاقـة بيـن الدولـة والمجتمع، وإعـادة تعريف مفهـوم العدالة المكانية والاجتماعية.

العدالة الانتقالية.. الاختبار الأخلاقي للدولة الجديدة:

في قلب المرحلـة الانتقالية، يبرز ملـف العدالـة الانتقالية بوصفه أحـد أهـم معايير قيـاس جدية التحول السياسي.

هذا الملـف لا يقتصر على البعد القانونـي، بـل يشـمل كشـف الحقيقـة، وجبـر الضـرر، وضمان حقـوق الضحايـا، ومنـع تكـرار الانتهاكات التي طبعت سـنوات الصراع.

فـي هـذا السـياق، يصبـح دور مجلـس الشـعب محوريـاً فـي تحويـل العدالـة الانتقاليـة من شـعار عام إلى مسـار مؤسسـي واضـح، بعيـداً عـن الانتقائية أو الاستخدام السياسي.

فنجاح هـذا المسـار يعني إعادة بنـاء الثقة بيـن المواطن والدولة، بينمـا يعنـي فشـله اسـتمرار الانقسام الاجتماعي وتآكل فرص المصالحة.

الفجوة بين تطلعات المجتمع وحدود الواقع:

تعيش المرحلـة الانتقالية فجوة واضحـة بيـن توقعـات الشـارع المرتفعـة والإمكانـات الواقعية للمؤسسات الجديدة.

فالمجتمع السوري ينتظر تحسناً اقتصاديـاً سـريعاً، وإصلاحـاً سياسـياً ملموسـاً، وعدالـة فـي ملفـات الماضـي، بينمـا تتحرك المؤسسات ضمن قيود سياسية واقتصادية وزمنية معقدة.

هذه الفجـوة، إذا لم تُدار بوضوح وشـفافية، قد تتحول إلى مصدر جديد لعدم الثقة، حتى مع وجود مؤسسات حديثة التشكيل.

ومـن هنا تصبـح إدارة التوقعات جزءاً مـن إدارة الدولة نفسـها، لا تفصيلاً إعلامياً هامشياً.

لحظـة تأسـيس أم إدارة انتقال طويلة؟

المجلس بين التشريع وصناعة السياسة العامة

لا يقتصر دور مجلس الشعب الجديد على الوظيفة التشريعية التقليدية، بل يمتد ليشمل المشاركة في رسم ملامح المرحلة الانتقالية نفسها.

فهو ليس مجرد هيئة تصادق على القوانين، بل مؤسسة يُفترض أن تمارس دوراً رقابياً على الحكومة، وتشارك في تحديد الأولويات الوطنية، وتفتح المجال أمام تمثيل سياسي واجتماعي أوسع داخل بنية الدولة.

لكن التحدي الحقيقي يكمن في قدرة المجلس على التحول من مؤسسة تُقرّ القرارات إلى مؤسسة تؤثر في صياغتها، ومن جهاز إداري إلى فاعل سياسي داخل معادلة السلطة الانتقالية.

في النهايـة، يقـف مجلـس الشـعب الجديـد أمـام سـؤال يتجـاوز تفاصيل تشـكيله: هل نحن أمام بداية تأسيس سياسي جديـد في سـوريا، أم أمام مرحلة انتقاليـة طويلـة لـم تُحسـم ملامحها بعد؟

فالمعيـار الحقيقـي لنجـاح المجلس لا يكمن فقط في قدرته على التشريع، بل في قدرته على:

- إعـادة بناء الثقة بيـن المواطن والدولة.
- ممارسة رقابة فعلية على الأداء الحكومي.
- المشـاركة في صياغة أولويات وطنية جامعة.

الثقـة.. البنيـة غيـر المكتوبـة للدولة:

فـي لحظـة سياسـية معقـدة كهذه، لا يكفي بناء المؤسسـات الشـكلية، بل لا بـد من بناء ما هو أعمق: الثقة.

فمجلـس الشـعب القـادم فـي سوريا ليس مجرد هيئة تشريعية جديـدة، بل اختبار لقـدرة الدولة على إعـادة تعريـف علاقتها مع مواطنيها بعد سنوات طويلة من الانقطـاع والانقسـام والتحولات العنيفة.

ويبقى السؤال مفتوحاً:

هل ينجح مجلس الشعب الجديد في تحويل اللحظة الانتقالية إلى بداية عقد اجتماعي جديد يعيد بناء الدولة على أسـاس الشـراكة والتمثيل، أم تبقى سـوريا أسيرة انتقال لم يكتمل بعد؟

صندوق للتنمية.. فكرة تمويلية فقط ولكن!

من زيارة الرئيس أحمد الشرع الى دير الزور:
ما هو المطلوب: صندوق التنمية أم الهيئة العليا لتنمية دير الزور والمنطقة الشرقية؟

د. حسين مرهج العمّاش
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة في سوريا سابقاً

الزيارة المهمة

قام الرئيس احمد الشرع بزيارة خاطفة إلى مدينة دير الزور لتفقد واقع فيضان نهر الفرات ومشاكل المدينة الأخرى. وقد تركت الزيارة أثراً إيجابياً خاصة عندما تحدث عن إنشاء صندوق لتنمية المحافظة من ضمن الاهتمام القادم بالمحافظة.

صندوق للتنمية: فكرة تمويلية فقط ولكن

عندما ذكر الرئيس هذا الموضوع فقد أحيا آمال أبناء المنطقة بأن الحكومة قد تعمل شيئاً جدياً لسد الفجوة الإنمائية بين المنطقة الشرقية وبقية سورية.

ولكن في علم الاقتصاد، فإن إنشاء صندوق بهذا المعنى العام الغامض لا يعني أن الحكومة سوف تهتم بسد الخلل التاريخي، لأن الصندوق هو وعاء مالي عديم الهوية لتمويل أنشطة تتقدم بها الجهات العامة والخاصة، ولا يوجد لديه أولويات. وبما أنه صندوق وطني، لأعمال وطنية داخل البلاد، فهو ليس مصدر تمويل خارجي وإنما على الأغلب سوف تؤخذ موارده من مخصصات وزارة المالية لتلك المنطقة. وبحكم طريقة إنشائه وتمويله الحكومي المتوقع، فسيكون جهازاً مالياً بديلاً عن الإنفاق المباشر لوزارة المالية في تخصيص موارد الموازنة العامة، وبالتالي فان تأثيره الإنمائي سيكون محدوداً وسلبياً في غالبه، فهو خيار غير جيد.

الأصح هو إنشاء الهيئة العليا لسد الفجوة:

الأصح بدلاً من الصندوق هو إنشاء الهيئة العليا.

لقد تقدمنا بمذكرة إلى محافظة دير الزور وإلى جهات عليا في صنع القرار للحكومة منذ عدة شهور لإحداث الهيئة للمنطقة الشرقية، ولكن للأسف لم تتبنَ الحكومة المقترح رسمياً وتجاهلته كالعادة.

ولا يعوض عن ذلك أن بعض المسؤولين اكتفوا بمناقشة الفكرة شفهياً فقط. إنه إمر محبط. وبالمقابل طرحت فكرة إنشاء صندوق أثناء زيارة الرئيس. وهذا الطرح هو للقفز على المطلب وبالنتيجة سيؤدي إلى تمييع فكرة الهيئة.

وفكرة الهيئة هي لتصحيح خطأ تاريخي للحكومات المتعاقبة منذ أيام فرنسا مارسته بإهمال تنمية المنطقة الشرقية بشدة عمداً على مدى عقود، والهيئة المقصودة هي حكومية مستقلة وليست جهازاً بيروقراطياً مرتبطاً بالموازنة العامة، لأن أغلب مواردها دولية ومن خارج الحكومة. ولا يوجد

المركز الذي يسكن الأطراف.. من خزان للموارد إلى قاطرة للنهوض الوطني

كيف يمكن للمنطقة الشرقية أن تقود قطار التنمية السوري؟

مرعي الرمضان

ليست كل الخرائط صادقة.

ففي السياسة تبدو العواصم مراكز للدولة، لكن في الاقتصاد قد تسكن القوة الحقيقية بعيداً عنها. وقد يحدث أحياناً أن تتحول الأطراف إلى مركز فعلي للإنتاج والثروة، بينما يبقى المركز الجغرافي مركزاً للإدارة والقرار فقط.

هذه المفارقة تنطبق على المنطقة الشرقية السورية أكثر من أي منطقة أخرى. فعلى امتداد دير الزور والرقة والحسكة، لا نجد مجرد ثلاث محافظات متجاورة، بل نجد إقليماً استراتيجياً يجمع بين الطاقة والغذاء والمياه والمساحة والموارد البشرية. وهي العناصر التي شكلت عبر التاريخ أساس قوة الدول واستقرارها.

ومع ذلك، ظل الشرق السوري يُقرأ غالباً بوصفه طرفاً جغرافياً يحتاج إلى التنمية، لا بوصفه مركزاً اقتصادياً يمتلك القدرة على قيادتها.

اليوم، وفي لحظة البحث عن مسار حقيقي للتعافي الاقتصادي، يبرز سؤال مختلف: أين تقع قاطرة التنمية السورية؟ فالقطارات لا تتحرك من العربات الخلفية، بل من القاطرة.

وليس الحديث هنا عن ثلاث محافظات هامشية أو محدودة التأثير. فالمنطقة الشرقية تمتد على ما يقارب 40% من مساحة سوريا، وتحتضن الجزء الأكبر من مواردها النفطية والغازية والمائية والزراعية، كما تضم كتلة سكانية كبيرة وشابة تمثل جزءاً مهماً من رأس المال البشري الوطني. وعندما تجتمع المساحة والموارد والموقع الجغرافي والطاقات البشرية في إقليم واحد، فإن الحديث لم يعد عن منطقة تحتاج إلى التنمية فحسب، بل عن منطقة قادرة على قيادة التنمية نفسها.

من هذه الزاوية، لا تبدو دير الزور والرقة والحسكة مجرد محافظات ضمن الخريطة السورية، بل تبدو المرشح الأكثر منطقية لقيادة دورة نمو وطنية جديدة. لكن المشكلة لم تكن يوماً في نقص الموارد. فكثير من الدول امتلكت النفط والغاز والأراضي الخصبة وفشلت في تحقيق التنمية. والفارق بين النجاح والفشل لا تصنعه الثروة وحدها، بل تصنعه الرؤية والمؤسسات. وهنا تبرز أهمية الدرس الذي تقدمه دبي للعالم.

فنجاح دبي لم يكن نتيجة امتلاك النفط، بل نتيجة استخدامها النفط لبناء اقتصاد يتجاوز النفط. ولم يكن جوهر أجندة دبي الاقتصادية D33 زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية، بل توظيفها لبناء اقتصاد أكثر تنوعاً وقدرة على المنافسة والاستدامة، يقوم على الاستثمار والتجارة والخدمات والابتكار والبنية التحتية المتقدمة.

هذا هو الدرس الذي يمكن أن تستفيد منه سوريا.

ليس المطلوب أن تصبح المنطقة الشرقية نسخة من دبي، ولا أن تستنسخ تجربة مختلفة في ظروف مختلفة، بل أن تتبنى الفلسفة التي وقفت خلف نجاحها: تحويل الموارد الأولية إلى رأس مال تأسيسي لبناء اقتصاد أكثر إنتاجية وتنوعاً.

فدير الزور لا ينبغي أن تكون مجرد محافظة نفطية، بل مركزاً للصناعات الطاقية والبتروكيميائية والتحويلية. والحسكة لا ينبغي أن تبقى مجرد سلة غذاء، بل قاعدة للصناعات الزراعية والغذائية الحديثة.

أما الرقة، فإن موقعها الجغرافي يؤهلها لتكون عقدة لوجستية وتجارية تربط الإنتاج بالأسواق المحلية والإقليمية.

والميزة التي تمتلكها المنطقة الشرقية وتتجاوز كثيراً من التجارب المشابهة أنها لا تملك الموارد الطبيعية فقط، بل تملك أيضاً مورداً لا يقل أهمية عنها: الإنسان.

ففي الوقت الذي احتاجت فيه تجارب تنموية عديدة إلى استقدام ملايين العمال من الخارج، تمتلك المنطقة الشرقية وسوريا عموماً مخزوناً بشرياً كبيراً وشاباً يعاني من البطالة والهجرة وضعف الفرص الاقتصادية. ولذلك فإن التنمية هنا لا تعني استثمار النفط والقمح والمياه فحسب، بل استثمار الإنسان السوري نفسه.

لكن تحقيق ذلك يتطلب أكثر من مشاريع متفرقة واستثمارات متناثرة.

إنه يتطلب عقداً اجتماعياً تنموياً جديداً يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والأقاليم المنتجة للثروة.

عقداً يقوم على الشراكة لا الاستخراج، وعلى القيمة المضافة لا الريع، وعلى توزيع

فضـل للموازنة العامـة عليها، فلـن نأخـذ ليـرة واحـدة منها. وسـوف نسـعى لحشـد موارد دولية وخاصة بعيداً عن الدولة. والهيئـة سـوف تمـول وتنفذ مباشـرة مشـاريع لرفـع سـوية التنمية خـارج ميزانيـة الدولة في المحافظـات الثلاث، إضافة إلى ما تقوم به الدولة عادة حتى بغيـاب الهيئـة. أي أن وجـود الهيئـة لا يلغـي دور الحكومة بل يكمله في المشاريع التي لم تحظَ بالتمويل الحكومي. فهي بهـذه الصـورة أنفـع وأدق من صندوق التنمية في سد الفجوة الإنمائية.

زبدة الكلام.. الهيئة وبس

إحـداث الهيئة العليـا لتنمية دير الزور والمنطقة الشرقية هو مطلب طال انتظاره ولا غنى عنه لتحقيـق العدالة فـي التنمية فـي المنطقة الشـرقية لتكون بمسـتوى سـورية. ولا غنى ولا حيـاد عنهـا تحت أي مسـمى. أمـا إحـداث صنـدوق للتنميـة كمـا سـرب فـي الإعـلام فهـو بنظرنا سـيكون تمييعاً لمطلب أبنـاء المنطقة وإشـراكهم في التنميـة وفي ثروات بلدهم، بل أداة لزيادة احباطهم.

فرص التنميـة لا توزيع عوائدها فقـط .

عقـداً يشـعر فيـه المواطـن أن الثـروة الوطنيـة تتحـول إلـى فـرص عمـل وإنتـاج واسـتثمار واسـتقرار، لا إلـى أرقـام فـي التقاريـر والموازنـات.

ومـن هنـا تبـرز الحاجـة إلـى رؤيـة وطنيـة طويلـة الأمـد، وإلـى مؤسسـة قـادرة علـى قيـادة هذا التحـول، سـواء عبـر هيئـة عليـا لتنميـة المنطقـة الشـرقية أو أي إطـار اسـتراتيجي مشـابه يربـط بيـن الطاقـة والزراعـة والصناعـة والنقـل والاسـتثمار ضمـن مشـروع تنمـوي متكامـل.

فـي النهايـة، لا تكمـن أهميـة المنطقـة الشـرقية فـي أنهـا تمتلـك النفـط أو القمـح أو الميـاه فقـط.

بـل فـي أنهـا تمتلـك مـا هـو أكثـر أهميـة: القـدرة علـى أن تكـون القاطـرة التـي تجـر قطـار التنميـة السـوري بأكملـه.

فـإذا نجحـت سـوريا الجديـدة في تحويـل الشـرق مـن خـزان للمـوارد إلـى مركـز للإنتـاج والاسـتثمار والابتـكار، فإنهـا لـن تكـون قـد أعـادت بنـاء منطقـة واحـدة فقـط، بل سـتكون قـد وضعـت الأسـاس لـ عقـد اجتماعـي تنمـوي جديـد تتصالـح فيـه الثـروة مـع التنميـة، وتتصالـح فيـه الأطـراف مـع المركـز، ويتحـول فيـه المركـز الـذي سـكن الأطـراف طويـلاً إلـى قـوة تدفـع البـلاد كلهـا نحـو المسـتقبل.

> أن يكون المرء أيديولوجياً، أو مرّ بمرحلة الأيديولوجيا، أو لديه بقايا أيديولوجية، أو متعاطفاً مع نمط من الأيديولوجيا، فهذا أمر طبيعي، أو قل: هو الأمر الطبيعي؛ إذ يندر أن تجد شخصاً أوتي حظاً من الثقافة وميلاً إلى اتخاذ موقف من مشكلات عالمه المحيط، خلواً من الأيديولوجيا، أو لم يمرّ بمرحلة أيديولوجية.

من الخرف الأيديولوجي إلى الجنون الأيديولوجي

أحمد نسيم برقاوي

ولا يمكن للجماعات السياسية، عموماً، أن تغدو فاعلة دون سند أيديولوجي يدفعها نحو العمل. ولهذا، نحن لا نتخذ موقفاً سلبياً من الأيديولوجيا، مهما كانت ترسيماتها الإيمانية، إلا إذا تحولت إلى أيديولوجيا قاتلة.

فالخيارات الأيديولوجية خيارات حرة، وتمنح أصحابها نوعاً من الأمل والتفاؤل بمستقبل يرسمونه في مخيلتهم، وخاصة إذا كانت الأيديولوجيات ذات وسائل سلمية لا تعدو الخطاب والممارسة المدنية. غير أن هذا لا يعني ألّا يكون لنا موقف أخلاقي من ذاك السلوك الذي تقف وراءه أيديولوجيا القتل، التي تسود في لحظات الحروب الأهلية والثورات الاجتماعية والانهيارات الأخلاقية.

فأيديولوجيا القتل هي وصول نفي الآخر إلى حدّه المطلق. وعندي أن هناك فرقاً كبيراً بين الأيديولوجيا في بدء نشأتها وذروة صعودها، وبين الخرف الأيديولوجي، سواء تعلّق الأمر بخرف الجماعات الأيديولوجي أو خرف الأفراد.

ما الخرف الأيديولوجي؟ لغوياً، الخرف من الفعل الثلاثي «خرف»: فسد عقله من الكبر، أو انقطعت صلته بالواقع. وانقطاع الصلة بالواقع يخلق أشكالاً متعددة من السلوك المرضي، أو اللاسوي في أحسن الأحوال. إن تعريف الخرف بوصفه انقطاع الصلة بالواقع يؤكد ما نذهب إليه من تعريف للخرف الأيديولوجي.

فالخرف الأيديولوجي لا يصيب الأيديولوجي الذي بلغ من العمر عتياً وظل متمسكاً بأيديولوجيا فقدت صلتها بالواقع، وليس وقفاً على الجماعات المعاندة في أوهامها الأيديولوجية، وإنما يصيب الجميع، من كل الأعمار والأزمان. والحق أن العالم العربي الآن يعاني من وجود عدة أشكال من الخرف الأيديولوجي، ومن النتائج الكارثية لخرف كهذا؛ لأن الأيديولوجيا مرتبطة بالسلوك.

ولا نستطيع أن نقف عند كل أشكال الخرف الأيديولوجي في مقالة صغيرة، ولهذا سنقف عند بعض الأشكال. فلو تأملنا الأيديولوجيا الدينية الإسلامية التي أسّس لها البنّا قبل ستة وسبعين عاماً، واستطالاتها، فلا شك أننا واجدون نموذجاً فذاً للخرف الأيديولوجي. فحكم الحاضر بترسيمات ومفاهيم وقوانين وأعراف عالم قديم أمر مستحيل منطقياً وواقعياً ومعرفياً.

ولأن الواقع ليس بمقدوره أن يستمرئ أمراً كهذا، ولّد هذا الخرف الأيديولوجي حركات عنفية تسعى إلى تكسير رأس التاريخ، مستغلة الخرف الأيديولوجي للدكتاتوريات التي حكمت انطلاقاً من عقلية الاحتلال واحتكار القوة. بل إن الحركات المسلحة التي أخذت أسماء كحزب الله وأنصار الله وجند الله، والتي تحمل السلاح وتنظم نفسها تنظيماً فاشياً، ما هي إلا صور فاقعة من صور الخرف الأيديولوجي.

والخرف الأيديولوجي الشيوعي المستمر بصورته القديمة، رغم انهيار التجربة السوفييتية أو أشباهها في أوروبا الشرقية، والمستمر عند بعض الأفراد والأحزاب القديمة، لا يقل عن الخرف الأيديولوجي الأصولي الديني.

ولكن من حسن حظ الواقع أن النتائج السلبية لخرف كهذا لا تتعدى الكتابة والمواقف السياسية السلمية. وآية ذلك أن الشيوعية، مهما أخذت طابع الدين الدنيوي، تظل في الوعي ابنة الأرض، وخالية من المقدس؛ ولهذا خضعت للنقد من أصحابها أنفسهم.

أما أشكال الخرف الأيديولوجي المستترة فحدّث ولا حرج، وهي مستترة لأنها لا تظهر إلا في الممارسة، لا في الخطاب، وهي لا تقل خطورة عن أي أيديولوجيا معلنة، إن لم تكن أخطر من المعلن. فالاعتقاد بأن العالم ثابت وخارج السيرورة والتغيير خرف يصيب بعض الجماعات الحاكمة الفاقدة لحس الشم التاريخي، فتقودها هذه الحال إلى العمى التاريخي.

أما الجنون الأيديولوجي فهو الأخطر. وقد تناول كلٌّ من الطب النفسي والطب العام ظاهرة الجنون، وتواضعا على أن الجنون حالة مرضية لا يستطيع العقل معها أن يفكر منطقياً وواقعياً، بكل ما ينتج عن هذا العجز عن التفكير من أنماط سلوك خارقة لقواعد المجتمع، خرقاً يصل حدّ ارتكاب الحماقات التي تلحق الضرر بالآخرين.

وهناك درجات للجنون، وإحدى هذه الدرجات تحكّم الأوهام بصاحبها وتصديق اللامعقول. فتوهم شخص ما بأن هناك قريناً له يرافقه أينما ذهب، درجة من درجات الجنون.

غير أن أحداً لم يتحدث عن ظاهرة الجنون الأيديولوجي وخطرها على المجتمع والعلاقات المعاشرية بين الناس. والأيديولوجيا، كما هي في تعريفاتها المتنوعة، جملة من الأفكار التي يعتقد بها الشخص اعتقاداً مطلقاً، دون أن تنطوي على علاقة بالحقيقة فعلاً، بل إنها حالة تجعل صاحبها محصوراً بما يؤمن به إيماناً مطلقاً.

وانتقال الأيديولوجيا من شكل من أشكال الوعي البسيط المرتبط بالمصلحة، أو التصديق العادي، أو من الخرف، إلى حالة من الجنون الأيديولوجي، لا يعني سوى تحكّم الأيديولوجيا، بوصفها هوساً، بصاحبها، واستخدام العنف، اللفظي أو الجسدي، ضد كل من ينال من أوهامه التي وصلت حد الحقيقة المقدسة.

يتعيّن الجنون الأيديولوجي بقداسة أمرين: قداسة أشخاص، والنظر إلى ما يصدر عنهم من كلام لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والفكرة المطلقة التي تؤسس لكل الحقيقة. وحين يتحد الشخص المقدس والفكرة المقدسة في شخص ما، فاعلم بأنه في حال الجنون الأيديولوجي. ولا شك في أن من علائم الجنون الأيديولوجي التعصب الأعمى النافي للمختلف.

فكيف إذا تحول المجانين الأيديولوجيون إلى فاعلين في المجتمع والسياسة والدولة؟ إنهم يعيثون خراباً في الحياة، ويصادرون المستقبل. ومن هذه الزاوية، لا فرق بين نتنياهو وهتلر وآية الله الخميني والبغدادي وكيم إيل سونغ وأتباعهم.

وتجب الإشارة إلى أن التعصب الطائفي والقومي هو شكل من أشكال الجنون الأيديولوجي القاتل، وبخاصة إذا تحول إلى جنون جمعي، وآثاره المدمرة في الحياة واضحة في بلادنا. والحق أن جميع الجرائم ضد المجتمع، من فئات تنتمي إلى المجتمع نفسه أو لا تنتمي إليه، إنما مردّها إلى الجنون الأيديولوجي.

وها نحن نعيش اليوم مرحلة من الجنون الأيديولوجي، الذي لم يسلم منه حتى بعض أولئك الذين ظُنّ أنهم ينتمون إلى حقل الحرية.

فذهنية العنف الناتجة عن الجنون الأيديولوجي، والتي تُمارس اليوم بين الناس لمجرد الاختلاف، لا تترك مجالاً للشك في أن البرء من الجنون الأيديولوجي، الذي كنا نظن أن الربيع العربي دواء شافٍ منه، لم يأخذ بعد صورة الانتصار الكلي.

ومن مظاهر الجنون الأيديولوجي المرعبة خروج المكبوت الطائفي لدى الأفراد الذين ينتمون إلى حقل الحداثة في الظاهر، بكل عنفه. والشفاء من الجنون الأيديولوجي ليس معناه الانتقال من جنون أيديولوجي إلى جنون أيديولوجي آخر، كانتقال الإسلاموي إلى الشيوعي، أو انتقال الشيوعي إلى الإسلاموي، بل الشفاء من التعصب الأيديولوجي والعودة إلى العقل الذي يعترف بالاختلاف، ونسبية الحقيقة وموضوعيتها، والحق في ارتكاب الخطأ، تاريخية المعرفة والقطيعة المعرفية وممارسة النقد، أي عودة العقل إلى ذاته الثرية.

الوعد

رفضـك والـدي، قالتهـا وبريـق دمعـة تتـلألأ في مآقيها. صفعة تلقّيتها...
- لأنّي فقير؟
- ليس لهذا...، ونظرت إلى السماء، تنهّدت وخرجت الحروف متقطّعة من بين شفتيها قسراً، وهمست: لا يصاهر مجهول النسب.
رصاصـة رحمة أطلقتها على رأسـي، كدت أتهاوى فتمالكت...، وأنتِ؟ كانت شاحبة...، وزائغة النظر. لم تجب، أشارت بيدها ومضت عائدة؛ فشيّعتها حتى اختفت في الزقاق المؤدي إلى دارها.
جلسـت على حجـر، وبدأت أسـترجع الأيـام منذ أن وعيت على الدنيا؛ وأنا أدرج إلى المدرسة. في الصف الأول تساءلت: كلّ الأطفال تشبه آباءها إلّا أنا، وجنة بيضاء، وشـعر أشـقر لوالدين سـمراوين. أخبراني: هذه الصفة ورثتها عن جدٍ لوالدتي، وصدّقت. الآن ما كان مبهماً يُنكأ ثانية، وينكزني لأواجه الحقيقة، فما العمل؟
بخطـوات متثاقلة سـرت هائمـاً...، الأرض تترجرج تحـت قدمي كأني أمشـي في وحـل. تائهاً أجرجر رجليّ بعنت شديد، والأفكار تتصارع في جمجمتي: مَن أنا؟ ولم أشـعر كيف وجدت نفسي أطرق بابها. خرج أبو حسـان عابسـاً: ماذا تريد؟ لا أزوّج ابنتي من أمثالك، سـل والديك...، اذهـب...، وصكّ البوّابة في وجهي.
تفتّقـت الأسـئلة: أأنا لقيـط فعلاً؟ أيـن وجداني؟ هل تبنياني من ميتم أم من دار للمشـردين؟ كيف عشت جاهلاً...؟ ولماذا عطفا عليّ وربياتي؟ وكالثمل غير مدرك لما حولي وصلت، لم ألقِ التحية على أمّي، ودخلـت الغرفة وارتميـت على السـرير منكباً على الوسادة، وأجهشت...
ربّتـت أمّ عصام على كتفي بحنان، وقلبتني فرأتني مكفهـرّاً، محمـرّ العينيـن، ولأول مـرة تشـاهدني منهـاراً، لقد خضضتَ قلبي، ما بك يا ولدي؟ أرجوكِ ... أصدقينـي الخبـر، ما حكايتي التـي اخفيتموها عني...؟ فـردّت: ما قصتك؟ نطقتها حادة ومرتبكة. ناداهـا أبـو عصـام: تعالـي، جلبـت لك مـا طلبته؛ فأسـرعت إليـه هاربة مـن الإجابة، وأخبرتـه بأمري، فاسـتجوبني ...، واصطحبني إلى أبي حسـان حيث استقبلنا خجلاً – لأن أبي وإن كان فقيراً فإن الجميع يقدرونـه ويحترمونـه لاسـتقامته، ورجاحـة عقله، وعلمـه – وقـدم القهـوة المـرّة مقطباً ولـم تنفرد أسـاريره، وأنا أنكمش في المكان تحسّباً لأيّ إهانة قد تمـسّ كرامة والـدي، ورجاه أن يجلـس، وبادره: يـا أبا حسـان، أنت خير من يعـرف عصاماً، وأخلاقه وسـجاياه، لقـد ربيناه علـى صدق اللسـان، وحفظ الأخوان، والحرص على عمل الخير مهما كان، وتعلّم حتى تخرّج في الجامعة، ونحن ما جئنا إلّا لنتشـرّف بحسـبكم ونسـبكم، ونطلب يد كريمتكـم. تلعثم أبو حسـان وهو يتفـوّه بكلماته، يا أبـا عصام، أنت التقطّتـه ليلاً ولم تسـأل مَـن أنجبه، ومـا محتده؟ فكيف لي أن أوافق على طلبك؟ ضع نفسك مكاني؟
- يـا أخي، ليـس بغريب، تلـك الليلة هـدم الزلزال معظـم المنـازل، ودُفـن تحـت أنقاضهـا أكثـر ساكنيها، وعصام نجا بفضل ربّ كريم، وعوّضني به عن ابني الذي أضعته فيها، وما بخلت عليه بشـيء، ومـا قصّرت في تربيته، وتعليمـه، وكلّ مَن صاحبه يشيد به، فما الذي يعيبه؟
- المثـل يقـول: «الأصـل بالبصـل يعيـن»، أمّـا المصريون فيؤكدون: «علـى الأصل دوّر»، وعصام لا ندري أحقاً هو ابن شرعي أم.. فقاطعه: لا تكمل، كلنا نـدري أن الكثيرين يتزوّجـون، وزوجاتهم لا يحببن أزواجهن، وهـنّ مغتصبات بصورة أو أخرى، وأنجبن مكرهـات، فهل ابن المغتصبة مؤصل لأن أباه فلان ظاهراً؟ وهذا الشاب الذي تراه هنا لو لم يكن والداه عاشقين بعضهما ما وضعه القدر أمامي؟
- يا صديقي، هذا ما تقوله أنت، وربما تقتنع به، أمّا أنا والآخرون فلا...
- أهذه إجابتك...؟
- نعم،...
وخرجنا نجر ذيل خيبتنا... قـررت السـفر، ومسـاء يـوم مغادرتـي وصلتني رسـالتها، كلمـة وثـلاث نقـاط: « أنتظـرك..»... واغتربـت خمـس عشـرة سـنة، فقـدت خلالهـا أبا عصام، وظلّت أمّي وحيدة. انتابني إحساس بالوحدة، ومللـت الأسـفار ورغبـت بالعـودة علّنـي ألتمـس الراحة مـع أم عصام، ومَن بقي من الأصدقاء عزاء عن سنوات الوحشة التي عشتها بعيداً.
فـي صالة الاسـتقبال بالمطـار كانت تلـك العجوز بيـن المسـتقبلين تلوّح بمحرمتهـا، تقدّمت منها، طوّقتهـا بذراعـي وقبّلـت جبينهـا، وتوجّهنـا إلى مسـتقرنا. سـألتها عن سـهام؛ فأجابت: توفّي أبو حسـان، ومازالت عزباء. تلمّسـت الورقـة في جيبي، أخرجتها ودسسـتها في قبضتها، وشددت عليها: أوصليها لها، قرصت أذني ضاحكة...
ذهبـتْ إليهـا صباحـاً والبسـمة تزيّـن محياهـا، وسـلّمتها وديعتي، تناولتها بيد مرتجفة، طوتها بعناية: يا خالتي، ردّيها له ليحتفظ بها، لقد عزفت عن الزواج. فأنا نسيت سنين الانتظار، ولست رهينة لمَن غاب أعواماً دونما سؤال...
- يا بنيّتي، أتيتك خاطبة، فلا تظلمي كليكما ثانية، أناشـدك بحق ما بينكما...، هـذه التي كتبتها بخط يـدكِ، واحتفظ بها حتّى اصفرّت وتهرّأت من كثرة مـا راجعها في ليالي الاغتراب العصيبة ألا يمكنها أن تلتمس له عذراً؟! فابتسمت خفراً...

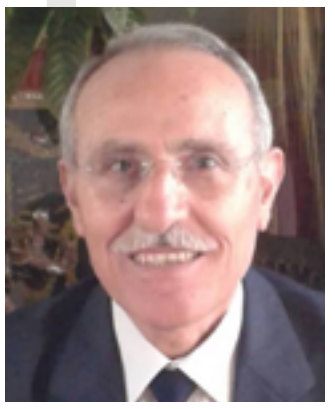

زيدان عبد الملك

قصائد جديدة للشاعر السوري فاضل سفّان

عودة الحسّ

دخلـتُ فـي فلـكِ الآلام أرتكـسُ
لـم يبـقَ مـن جسدي في المرتأى أنسُ
الأمـرُ لـلـه مـا بالـمـنـتـأى أمـلٌ
سـوى الـمـراغـمِ تـأتـيـنـي فـأنـتـكـسُ
لا تـحـسـبـنَّ لآلامـي مـراصـدةً
فـكـلُّ مـا تـفـعـلُ الأحـزانُ ملتبسُ
للّـه شـكـواي فـي صبـحٍ وفـي غَـلَـسٍ
مـا دام يعبث في جسمي هنا اليبسُ
مـا غـيـرَ نـظـرتـكَ الـسـمـحـاءَ أرصـدهـا
حـتـى يـعـودَ إلـيَّ الـحِـسّ والـنـفـسُ
وعـلـى مـطـافِ مـسـيـرتـي
فـي الـمـنـتـأى يـتـجـدّدُ
لاحـولَ لـي فـيـمـا جـرى
أبـداً ولا مـا يُـعـدَدُ
فـارفـقْ مُـجـيـرَ الـكـون بي
مـا غـيـر نـورِكَ يـرشـدُ
لـي فـي الـمـكـاسـب مـا مـضى
والـيـومَ مـلـكُـكَ والـغـدُ
لـك مـا تـكـنُّ نـفـوسُـنـا
وعـلـى بـسـاطـكَ نـسـجـدُ
فـاجـعـلْ لِـمـأسـاتـي مـدىً
فـي ظـلِّ عـفـوِكَ يُـرصـدُ

العمرّ أدبرَ

الـعـمـرُ أدبـرَ يـحـفـدُ
لا شـيءَ عـنـدكَ يـسـعـدُ
مـازلـتَ تـحـمـلُ مـحـنـةً
يـعـيـا بـهـا مـن يـعـهـدُ
إنّـي قـبـلـتُ مُـصـيـبـتـي
قـدَراً رمـاهُ الـمـوعـدُ

الموات

إنّ ديـر الـزور تُـبـلى بـالـمـواتِ
فـذروا الـتـهـريـجَ فـي خـيـر الـفـراتِ
ودَعـوا كـنـزَ الـغـنـى يـشـبـعُ فـقـراً
كـي تـهـيـمـوا فـي ظـلالِ الأمـنـيـاتِ
إنّـمـا الـدارُ بـمـا تـلـقـى جـهـاراً
مـن صـنـوف الـقـهـرِ وجـهٌ لـلـشّـتـاتِ
خَـسِـئَ الـهَـرجُ مـطـافـاً لـلـتّـبـاهـي
بـثـراءٍ يـنـشـد الـوقـتَ الـمـؤاتـي
قـد شـبـعـنـا مـن وعـودٍ تـتـوالـى
لا رعـى الـلـهُ هُـراءَ الـكـلِـمـاتِ
فـاتـرُكـونـا نـسـبـقُ الأيّـامَ عَـدواً
كـي نـزيـلَ الـشـؤمَ فـي مـاضٍ وآتـي
ولـنـا الـمـولـى مـطـافٌ لـلـتـمـنّـي
هـو أولـى بِـدعـاءٍ وصَـلاةِ

لغة مختلفة

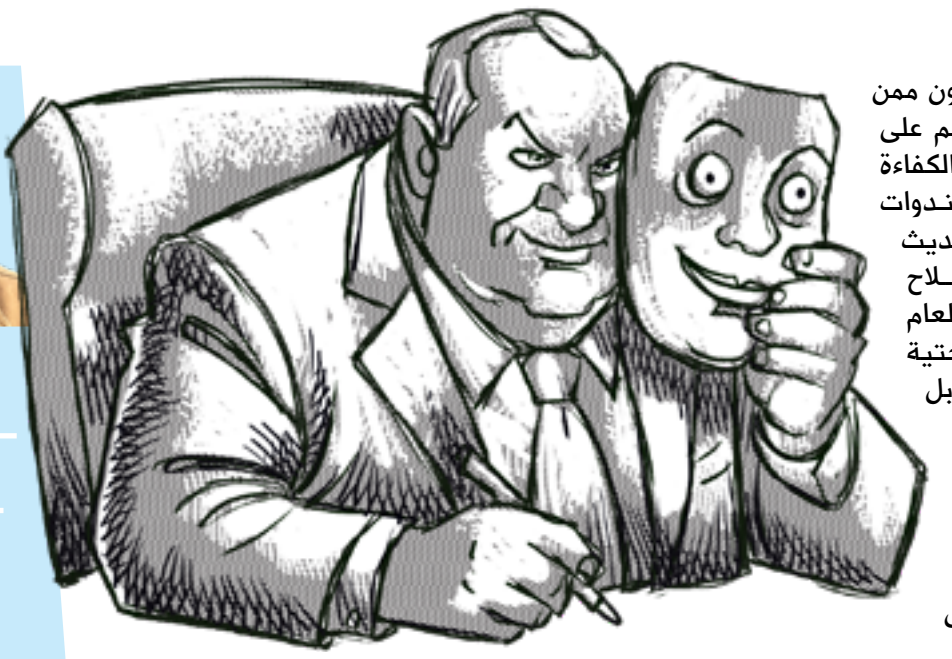

سعى كثيرون ممن يعتبرون أنفسهم على درجة عالية من الكفاءة والفهم، في الندوات والمحاضرات، للحديث عن آليات الإصلاح وتطوير القطاع العام والبنية التحتية الاجتماعية، بل وتقييم الإدارات بالأرقام والدلائل. وغالباً ما يشير هذا التقييم بأصابع الاتهام إلى التقصير.

وإذا كانت هذه الرؤية بمثابة وضع اليد على الجرح واعتراف بخطورة الوضع، فإن المفارقة تكمن في أن من يتحدث عن تلك العيوب كان بالأمس القريب في موقع المسؤولية عن المكان نفسه، وكان يومها يتحدث بلغة مختلفة تماماً ويحاول إقناع الجميع بمصداقيتها... وبطريقة مختلفة أيضاً.

اختزال لغوي

للغة العربية وقع خاص وسحر يأسرنا، لدرجة تجعلنا ننظر إليها بدهشة وإعجاب.

أمن المعقول أن 28 حرفاً صنعت ملايين الكتب وقصائد الشعر والغزل والقصص والروايات، ودوّنت تاريخ أمة مليء بالهزائم والانكسارات، وهو بدوره كُتب بالحروف نفسها؟ تمعّنت كثيراً في هذه المعادلة العجيبة ومقاومتها لعوامل التغيير، وفي حالنا النقيض لغنى تلك الحروف وخيالاتها. فوجدت أن الخلل جاء من اختزال اللغة على يد الكثيرين بثلاثة حروف فقط: الهمزة والنون والألف... لتشكّل كلمة (أنا).

تلوث

تغيّرت القيم والمفاهيم داخل المجتمعات، بل حُرّفت مضامينها الإنسانية وأهدافها، ليصبح المضمون الأكثر تداولاً هو «قانون الغابة».

وما يعزز هذا الاتجاه هو شعور أغلبية الناس ـ باعتبارهم من المستضعفين ـ بعدم جدوى ما يقومون به. فلا أحد يكترث بما تفعل أو تسعى إليه، حتى لو متَّ من الجوع.

كما لا أحد يهتم باكتشاف تلك الشريحة الكبيرة أن جيوب بنطلوناتهم مثقوبة منذ زمن طويل. باختصار: لا أحد يكترث باكتشاف مساوئ تحلّل المجتمع وأثره على الفرد.

وما إن يرفع الفرد صوته امتعاضاً أو نقداً... حتى يكتشف وحده مساوئ الصوت العالي، باعتباره «ملوّثاً فكرياً».

اعروف مع مين؟

صرخات وعبارات ارتفعت نبرتها بين بائع للعرانيس وآخر للفول في شارع الثورة بدمشق، فاستقطبت اهتمام جمع غفير من المتفرجين، بعدما بدأ كل واحد منهما يصرخ: «اعرف مع مين عم تحكي!» وقد أثارت هذه العبارة فضول الجميع لمعرفة هوية كل واحد منهما، دون أن يفصح أيٌّ منهما عنها. ومع اقتراب أحد رجال الشرطة لاستجلاء حقيقة الأمر... انصرف الرجلان وسط التجمع الذي بقي واقفاً بحسرته ليعرف «مع مين الشباب الطيبة».

سوبرمان محلي

كثيراً ما حلمنا بأن نصبح «سوبرمان»، ليس إعجاباً بملابسه الحمراء أو ردائه الذي يرفرف خلفه، فهذه مجرد قشور، بل بقدرته على الطيران وقوته وسرعته... والأهم من ذلك: تنكّره. فهو شخص عادي يعيش بين الناس قبل أن يظهر على حقيقته.

ولا شك أن المواطن السوري يحق له أن يوصف بالسوبرمان. فهو إنسان بسيط وكادح، وتتمثل قدرته الخارقة في أنه قادر على الأكل والشرب والتداوي وشراء حاجاته وإرسال أولاده إلى المدارس والجامعة ودفع إيجار البيت وفواتير الماء والكهرباء والهاتف... رغم أن راتبه لا يكفي لعدة أيام في الشهر. فهل هناك «سوبرمانية» أكتر من هيك؟

مواصفات عروس

على هامش «نفس أركيلة» جمعنا في مقهى الروضة، ظهر عليه التوتر والقلق و«كره جنس حوا». ظلّ لأكثر من ساعة يبدّل رأسين من المعسل وهو يحدثني عن شروط والدته ونصائحها حول الطريقة المثلى لاختيار شريكة العمر، وأنها لن تقبل بأقل من تلك المواصفات.

هذا ما استدعى — والكلام له — خمس سنوات من البحث دون جدوى.

وقبل أن يطلق فكرة الزواج تحت ضغط «ست الحبايب»، اقترحتُ عليه أن يبحث عن فتاة تشبه والدته في الملامح والطباع.

سحب صديقي نفساً عميقاً ونفث دخاناً أحاط الطاولة بسحابة ضباب. نجحت الخطة، وأعطى الاقتراح نتيجة إيجابية «مية بالمية». فبعد شهرين من البحث ظفر بالفتاة... وطار عقل والدته من الفرح.

ولهذا تراني اليوم عازباً. سألته: «ألم توافق عليها؟» قال: «بلى... لكن والدي رفض!»

كلام رصاص

نضال خليل

درس في الحياة

عندما أراد أحد الحكماء أن يعطي ولده درساً في الحياة، اصطحبه إلى الجبل المجاور للقرية. وخلال صعودهما الطريق الوعر وسط الصخور، زلّت قدم الولد فوقع على ركبته صارخاً: «آآه!». فجاءه صوت يشبه صوته لكنه أعلى وأضخم. ومع تكرار الصدى سأله الولد: «مين حضرتك؟» فجاءه الجواب نفسه: «مين حضرتك؟»

ذهل الولد واستشاط غضباً، وكرر سؤاله، فجاءه الجواب كما هو. عندها تلعثم وضرب يديه ببعضهما عجزاً، والتفت إلى والده طالباً تفسيراً. ربّت الحكيم على كتفه وقال: «اسمع». ثم نادى بصوت الواثق: «أنا أعمل لمصلحتكم!» فجاءه الصدى: «أنا أعمل لمصلحتكم... أنا أعمل لمصلحتكم». ثم تابع: «أنا أشعر بكم». فعاد الصوت: «أنا أشعر بكم».

ازدادت حيرة الطفل لتغيّر الكلام والنبرة. فقال له الحكيم: «لا تتعجب... ما سمعته هو صدى الحياة. فهي تعيد إليك ما تقدّمه لها. إذا أردت أن يرأف الناس بك فارأف بهم، وإذا أردت أن يحترموك احترم واحترمهم».

هل السجائر الإلكترونية بديل آمن للتدخين؟ دراســـة جـــديـــدة تـوضـــح

يُـسـوّق للتدخين الإلكتروني غالبًا باعتباره بديلًا أكثر أمانًا من السجائر التقليدية. وتشير أدلة جديدة إلى أن السجائر الإلكترونية التي تحتوي على النيكوتين قد تزيد مـن خطر الإصـابـة ببعض أنـواع السرطان، وفقًا لمراجعة علمية نُشرت مؤخرًا في دوريـة "Carcinogenesis".

خلصت المراجعة إلى أن الهباء الـجـوي الـنـاتـج عـن السجائر الإلكترونية قد يسبب تلفًا في الحمض النووي ويحفز الالتهابات المزمنة، وهما عاملان يرتبطان بتكوّن الأورام السرطانية.

كما أظهرت الـدراسـات أن أبخرة السجائر الإلكترونية تحتوي على مركبات قد تكون مسرطنة، مـن بينها الـفـورمـالـديـهـايـد، والأسيتالديهايد، ومعادن ثقيلة مثل النيكل، والكروم، والرصاص، والـتـي قـد تنبعث مـن عناصر التسخين داخل الأجهزة.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعـلام
رقـــم 420 تـاريـــخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسك أورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد
خالد وليد معماري

مدير العلاقات العامة والتسويق
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

t.me/ninar_press
facebook.com/ninarpress
@ninarpress6281
x.com/ninarpress
www.ninarpress.net
ceo@ninarpress.net
+ 963 981 43 46 20
+90 543 430 55 31

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق
العمليات الفنيـــة
Tel. +963 11 22 68 100
Mob. +963 9 33 678 100